استمر قضاة الشرع الاسلامي في القدس في رفض التعاون مع السلطات المحتلة وتضامن معهم جميع قضاة الشرع ، واجهزة المحاكم الشرعية ، ودوائر الاوقاف في الضفة الغربية ، وما زالوا جميعا متمسكين بهذا الرفض حتى كتابة هذه المذكرة .

وكان من نتيجة هذا الموقف ، ان اوعزت سلطات الاحتلال الى اجهزة الاحتلال بعدم تنفيذ اي حكم او قرار للمحاكم الاسلامية ، كما تجاهلت كليا اية شكاية ترفعها اليها دوائر الاوقاف او رئيس الهيئة الاسلامية التي تألفت بعد الاحتلال في القدس لترعى شؤون المسلمين في الضفة الغربية بما فيها القدس . وقد شمل هذا التجاهل لقرارات واعمال المحاكم الاسلامية عدم الاعتراف بشهادات الزواج والطلاق والارث والوصاية والوقف وغيرها مما له علاقة يومية بالاحوال الشخصية للسكان ، بما في ذلك اية ولادة جديدة تنشأ عن زواج جديد الامر الذي خلق التعقيدات المتتالية للقضاة الشرعيين وللاوقاف وللسكان المسلمين . ورغم كل هذه المتاعب ، فقد تحمل الجميع ما كتب عليهم بصبر وهدوء أقلقا السلطات المحتلة واضطراها مؤخرا الى اتخاذ اجراء معاكس تأمل من ورائه خلق جو من البلبلة والانقسام بين المسلمين ، وذلك بتعيينها قاضيا شرعيا ليافا على ان يكون مسؤولا ايضا عن القضاء الاسلامي في القدس ، والطلب من السكان مراجعته واعتماده في كل ما يتعلق بشؤونهم الدينية . وقد رفض مسلمو القدس الاعتراف بهذا التعيين ، ورفضوا التعامل مع القاضي الجديد ، معتبرين اياه غير مؤهل للقضاء الاسلامي ، طالما كان يمارس عمله عن طريق الولاء لحكومة اسرائيل ، فضلا عن اعتباره ، بقبوله ذلك ، معترفا بضم القدس ، وهذا ما ينكرونه ويقاومونه .

حادي عشر : **تهويد التعليم العربي** : ولم تهمل سلطات الاحتلال الاسرائيلي قضية التعليم من مخططاتها التهويدية ، فقد سارعت منذ ايام الاحتلال الاولى ، ووضعت أيديها على جميع المدارس الحكومية ومكاتب مدير التعليم الاردني في المدينة واعلنت عن اختصاصها باخضاع التعليم في جميع المدارس الحكومية ، لبرامج التعليم التي تطبقها على المدارس العربية في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، كما أعلنت في الوقت ذاته عن الغائها لبرامج التعليم الاردنية ولجميع الكتب المدرسية الخاصة بها ، وطلبت من مدير التعليم الاردني العربي وموظفي مكتبه ، وجميع مديرات ومديري ومعلمات ومعلمي مدارس القدس الاردنية العربية ، الالتحاق بأجهزة التعليم الاسرائيلية الخاضعة لوزارة التربية والتعليم ولبلدية القسم المحتل سابقا من المدينة .

وقد رفض مدير التربية والتعليم ومساعدوه وجميع موظفي مكتبه والجهاز التعليمي مبدئيا التعاون ، كما رفضوا الانضمام الى أجهزة السلطات المحتلة رغم الاغراءات المالية التي عرضت عليهم ، وكانت حجتهم في ذلك ، أنهم يرون في تنفيذ وتطبيق برامج التعليم الاسرائيلية ، التفسير بقبولهم لعملية ضم القدس لاسرائيل ، وهو ما يرفضونه الى ان يلغى هذا الضم . وكان رد سلطات الاحتلال على هذا الموقف ، اصدار الاوامر باعتقال مدير التعليم ومساعده ، وسجن كل منهما مدة ثلاثة أشهر ، ثم اصدار سلسلة من الاوامر لفتح المدارس في الاوقات المحددة لها ، والمباشرة بالضغط على أجهزة التعليم واولياء أمر الطلاب بشتى الطرق ، للتعاون ولاستئناف السنة الدراسية .

وكان في القدس اثناء الاحتلال الاسرائيلي (٣٠) مدرسة حكومية عربية منها (١٨) للذكور ، و (١٢) للاناث ، بالاضافة الى (١٤) مدرسة طائفية وأهلية وكان يدرس فيها حوالي (١٥) الفا من الطالبات والطلاب .

فتحت المدارس الحكومية بالقوة ، والتحق بها بعض المعلمات والمعلمين لكن قسما